

كنعان النشرة الإلكترونية  
Kana'an – The e-Bulletin

السنة الثامنة – العدد 1614

30 يوليو (تموز) 2008

إزاحة الدولة القطرية العربية  
الدولة القطرية طارئة جغرافياً ويجب أن نجعلها طارئة تاريخياً  
(الجزء الثاني)  
عادل سمارة

<http://www.kanaanonline.org/articles/01614.pdf>

\* \* \*

### إزالة الدولة القطرية

ذكرت في مقال قصير في كنعان الإلكترونية إبان قيام المقاومة اللبنانية بردع قرارات الحكومة العميلة أوائل ايار 2008، أن شرط الانتصار للمقاومة هو نسف الدولة العربية، وتحديدًا اقصد الدولة القطرية بما هي نفي لدولة الوحدة. فهي اشتباكات ملخصها إعتداء السلطة على المقاومة بقراريها: الأمر بتفكيك شبكة الإشارة لحزب الله، وإقالة قائد مطار بيروت<sup>1</sup>. وهي سلطة تعلن دون موارد أنها تضيق بسلاح المقاومة رغم أنه لم يُستخدم محلياً ولم يُلاحظ في الشارع. فما هي السلطة التي تعتدي على سلاح المقاومة وأرضها كقطر محتلة، وأقطار عربية أخرى محتلة بأكملها، والعجلة الإستعمارية ما تزال تدور بصوت يسمعه الأموات!

حينما يكون بلد في حالة حرب، وحينما لا يستطيع الجيش الرسمي حمايته، يتصدى الشعب لذلك. تحررت المستعمرات على يد حركات، لا دول. أما الدول التي حصلت على استقلالها

<sup>1</sup> اتضح لاحقاً أن تفكيك شبكة الإشارة وإقالة قائد المطار لها علاقة بمشروع أميركي-إسرائيلي، سواء بإنزال إسرائيلي في المطار أو تهريب اسلحة للسلطة لمواجهة المقاومة...الخ.

بدون حركة ثورية أو بدون ثورة فذلك كي لا تُنبت ثورة جذرية، أي جرى خصيها سلفاً. ربما حالات سوريا ولبنان وتونس ومراكش هي من هذا النوع.

لبنان، كان في هذا الصدد حالة مميزة عربياً. فالدولة، وهي هنا البرجوازية الكمبرادورية بامتياز، التي لم تبني جيشاً قوياً، وليست معنية بذلك، اضطرت لإخلاء السبيل للمقاومة كي تحرر القطر، وحصل ذلك مرتين. وبعدهما قامت المقاومة بطي سلاحها والعودة لحياتها العادية. لكن السلطة نفسها التي تستدعي الإستعمار – إمبريالية المركز – والإمبريالية الرثة – الكيان الصهيوني الإشكنازي- تركز وراء الربح بالفساد أكثر مما هو بالإنتاج. وهذا يحصر همومها بالمكان، وليس في الوطن.

ما يقلق السلطة، بما هي كمبرادور، أن وجود المقاومة معيق لإنتمائها لمصالحها المادية الحقيقية، وأن تكون جزءاً من "المشروع الأميركي للشرق الأوسط". وعليه، فإن مصلحة السلطة هي في تصفية من يرفض هذا المشروع، وهو المقاومة، التي تعلن رفضها للمشروع، ورفضها للسلطة عبر الإعتصام الشعبي في وسط العاصمة. فلولا وجود سلاح المقاومة لفنكت أجهزة السلطة بالمحتجين! كلنا يذكر إضرابات عمال التبغ في لبنان في فترة حكم كميل شمعون. ولأن السلطة عاجزة عن الفتك الدموي، فقد حاولت الفتك بالقرارات، ربما في جس نبض لمدى جاهزية المقاومة لحماية نفسها. لذا، فإن ما حصل في لبنان هو إعتداء النخبة السياسية/الطبقة الحاكمة على الأكثرية الشعبية ممثلة في المقاومة. وليس المقصود هنا الأكثرية العددية، وإن كانت قوى المعارضة تمثل الأكثرية، لكن ما يهمني التأكيد عليه هنا هو أكثرية الموقف أي بمعنى أن المقاومة بما هي الدفاع عن الوطن أمام تدخلات الأجنبي واعداءاته التي لا يُخفيها، فهي تمثل مصلحة الأكثرية حتى لو لم تكن الأكثرية العددية (كطبقات شعبية) واعية ذلك. قد لا ينسحب الإستنتاج التالي على لبنان، ولكنه ربما صحيح بقدر كبير على سائر قطريات الوطن العربي حيث أن الطبقات الشعبية ما تزال: "موجودة في ذاتها". وهذا ما يفسر تلك الإندفاعات الهائلة للمتشييعين للطائفة، والعشيرة، والحزب، والمذهب، والزعيم... الخ، والأخطر حين يتجمع هؤلاء جميعاً في الدولة. والمهم، إندفاعات وراء من؟ وراء أنظمة تابعة قمعية فردية، اسرية، بطريركية، ومفقرّة للمجتمع بمختلف المعاني. والأهم من ذلك الذين يسهل سحبهم من جبهة احتلال الوطن كي يقاتلوا على المكان، وهم في الحقيقة يقاتلون "دفاعاً" عن مكانة الزعيم!

قد يبدو الحديث عن تفكيك الدولة، لتحل محلها دولة المقاومة، دولة الحماية الشعبية، مسألة في غير مكانها اليوم، خاصة بعد "مصالحة" الدوحة. فمن يدري متى ستجمع السلطة المتخارجة قواها ومتى تتسلم جسراً جويًا أو "نفقاً" من تحت الأرض يزودها بأسلحة ذبح المقاومة، أي ذبح الشعب. خلال هذه الهدنة، لا بد أن يكون المقاوم واع، ليس بالسلاح وحسب بل بالرؤية والقناعة. صحيح ان المقاومة او المعارضة عامة ليست بصدد استلام السلطة اليوم، وهذا صحيح ورسين. لكن كون الوقت غير مناسب لاستلام حقها في السلطة، لا يعني ان السلطة الحالية، سلطة الكمبرادور شرعية. هذه الحقيقة التي اعتقد ان على كل كاتب ثوري ان يؤصلها

في وعي المواطن إلى حين نضوج المناخ المناسب والذي تحدده المقاومة بالطبع. يجب أن يصل وعينا إلى الكفر بسلطة الكمبرادور وإدراك أن دولته القطرية التابعة عبئاً خطيراً وإرثاً ثقيلاً.

حينما نجد مثقفاً أو حتى ناشطاً سياسياً يدافع عن ويدعم، الدولة القطرية، علينا البحث في ملفه الحياتي والثقافي، وتحديدًا "الإيديولوجي الأمني"، ففي أقل حالاته هو أداة لنظام قطري، إن لم يكن أبعد.

استنار حديثي عن تفكيك السلطة/الدولة نقاشاً فلسفياً مع كثيرين. مثلاً نقاش بأن إلغاء الدولة موقف "أنارخي" فوضوي. هذا مع العلم أن إلغاء الدولة كما هو مطروح شيوعياً أو حتى لدى الأنارخيين أمر يأتي في مرحلة تاريخية من التقدم الصناعي تحديداً لم تصله البلدان العربية بعد. حديثنا هنا عن إلغاء الدولة القطرية العربية هو من منظور قومي سياسي طبقي وتحديداً لكونها تخون مصالح الأمة، بغض النظر عن طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في هذا القطر العربي أو ذلك، وهن تشكيلات على أية حال، راسمالية محيطية في أفضل الأحوال، وهو إلغاء هذه الدولة لتحل محلها دولة المقاومة، دولة الحماية الشعبية، فبيننا وبين حلول إدارة الأشياء محل إدارة الأشخاص فراسخ شتى. نعم، إن وصول الإنسانية إلى إلغاء كلي للدولة، "وحلول إدارة الأشياء مكان إدارة الأشخاص" وسواد "مملكة الحرية مكان مملكة الضرورة"، والانتقال الإنساني الواعي إلى الشيوعية، فإن بيننا، لا سيما نحن العرب، وبين هذا زمان مديد. على أية حال، في مرحلة متقدمة من تطور البشرية، تضيق المسافة بين أطروحات الأنارخية وأطروحات الاشتراكية العلمية.

لا شك أن القوة هي القابلة الطبيعية لأي مجتمع قديم في حالة حمل مجتمع جديد" هذا أحد الخيوط الممتدة بلا انقطاع من المجلد الأول وحتى الرابع ل "راس المال". لقد تحدث إنجلز عن "إضمحلال الدولة"، وتحديدًا تحدث ماركس عن "إضمحلال الدولة بهدف التمييز بين هذا وبين إلغاء الدولة من قبل الأنارخية.

### القطرية دون تنمية تقرّم الوطن إلى مكان

في الواقع، فإن هذا الجدل، وهو قائم بالطبع على أحداث الواقع، يؤشر إلى أي حد هي خطيرة هذه المرحلة.

لا يمكن الدفاع عن هذه الأطروحة، تفكيك الدولة القطرية، إلا باستنكار أطروحة أخرى، وهي استدخال الهزيمة. وهي عنوان كتابي: "اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة: قراءة في تخليع حق العودة". واقصد باستدخال الهزيمة حالة فلسفية معنوية قائمة

على حامل مادي طريقي. فحين تصل طبقة معينة، أو طبقات، أو أحزاب أو أفراد إلى اقتناع بأن مشروعها فاشل أو أنها عاجز عن تحقيقه يكون أمامها واحداً من ثلاث خيارات:

- الإنكفاء وترك المسرح لمن يرى في نفسه الكفاءة، في حالتنا هي المقاومة.
- أو تغيير التكتيك عبر خطوتين إلى الوراء لإعادة الكرة استفادة من التجربة الفاشلة،
- أو استدخال الهزيمة بمعنى، التصالح الدوني مع العدو، على طريقة المثل الشعبي "شبيك لبك عبدك بين إيدك"، أي خيانة المشروع<sup>2</sup>.

في الحالة العربية، وبالطبع الفلسطينية في عمقها، تسببت الأنظمة (الطبقات والتحالفات الطبقيّة الحاكمّة وارتباطاتها التخارجية) للأمة العربية بمختلف الهزائم وخاصة التي أضاعت اقطارا أو اجزاء من اقطار، والكثير من هذه الهزائم طوعية بمعنى أن هذه الأنظمة لم تكن قاصدة القتال، لأن القتال الحقيقي والتسلح الشعبي يقود إلى ثورة الشعب على السلطة، طالما ذاق طعم الإنتصار، وهذا ما يحصل في لبنان بالضبط، حيث لا يجب ان يتدرب الناس على القتال والتضحية لأن هذا يؤهلهم للنضال ضد الدولة.

ما أود توضيحه بلا مواربة هو ان الدولة القطرية ولدت مهزومة. فهي تكوين طارىء على جغرافيا الأمة العربية، وعلينا أن نجعل وجودها طارىء تاريخياً، لا بد أن يكون هذا مصير دولة سايكس-بيكو، ومنها دولة الكيان، أي مصير دويلات الفرنجة، لا بد من شطبها في المكان والزمان لصالح دولة الوحدة، باي مستوى، لا يهّم. وكما يعرف الجميع هي وليدة سايكس-بيكو. ولا يختلف المغرب العربي عن هذه الولادة إلا بكون الإستعمار خرج منه متأخراً، اي بعد أن تثبتت القطرية هناك. فليس شرطاً أن يكون المغرب العربي مشمولاً في الإتفاق المشؤوم لكي يكون سار ولا يزال في إثر سايكس-بيكو.

ماذا فعلت الدولة القطرية حتى في القطر الواحد الذي نُصبت عليه؟ هل حمت هذه الجغرافيا المجزوءة، اي بقعتها من الوطن الأم؟ وسؤال الحماية هنا بمعان ثلاثة على الأقل:

- الحماية المناطقية بمعنى الحدود، ولا أقصد حدود القطرية وحدها، بل حدود مختلف القطريات طالما الوطن بأسره واحداً.
- والحماية الإقتصادية الإجتماعية بمعنى التطور والتنمية على الأقل.
- والحماية الحرياتية والديمقراطية؟

---

<sup>2</sup> لم تقبلني أكاديميا القطاع الخاص ولا سلطة الإحتلال ولا سلطة أوسلو لأعمل في الجامعات، فواصلت عملي في مزرعة دواجن صغيرة اقمته بيدي واستمرت ثلاثين سنة. ذات مرة كان فيها قطين أخوين. وحينما كبرا، اقتتلا ذات مرة في معركة فاصلة، تغلب احدهما على الآخر. وكانت القاضية. لم يعد الأضعف يقاوم، ولا يحاول مشاركة القوى في الأكل. ظل ينتظر إلى أن ينهي الأقوى، أو اتدخل بينهما.

على العكس تماماً، فالدولة القطرية، ترى بأعينها، أن المركز يعمل على تفكيك كل قطرية من الداخل، والسعودية مثلاً واضحاً على ذلك، ومع هذا لا تملك من أمرها شيئاً فتقول للسيد الأميركي: "يا ابتِ افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من -الصالحين-

لذلك، طالما كانت التجزئة وإعادة تجزئة التجزئة ممكنة، فلماذا يكون مشروع الوحدة مستحيلاً! ولكن، هي معركة، ودعاة التجزئة يمعنون في ذلك كي لا تكون هناك فرصة لتجاوزها، أي ليس الأمر قدراً، بل قدرةً واقتداراً، وإن كان استقواء بالعدو، بل هو كذلك لأنه استقواء بالعدو. من هنا تقايض هذه الأنظمة بقائها، مقابل التفريط بالجغرافيا، أي كي تظل في اليومي، وليس شرطاً في التاريخ.

أثبتت الوقائع أن الدولة القطرية العربية هي جهاز قمع بوليسي مأجور علناً أو سراً، وهي مثابة احتلال، أي عدو للشعب من الداخل، وبالتالي، فإن دورها لن يكون إلا معادياً للشعب والأمة على حد سواء، وهذا يؤكد أن تفكيكها على يد المقاومة، حركة الطبقات الشعبية، هو واجب نضالي. لأن دولة المقاومة والوحدة هي التي يجب أن تحل محلها. أما السؤال هل على المقاومة في لبنان أن تقبض على السلطة؟ في الوقت الحالي... هذا ما تحدده المقاومة، وليس الآن أو أنه بعد.

يجوز لنا إطلاق السيناريو التالي: لا يُقلق الولايات المتحدة والكيان والقطريات العربية الآن، أن تقفز المقاومة إلى السلطة، وتنشغل بأعبائها. عندها تأمر الولايات المتحدة الكيان بتدمير البلد، وتأمّر مشايخ "ضخ" النفط بأن لا يدفعوا للإعمار<sup>3</sup>، مما يضع دولة المقاومة في مأزق كبير. هل الولايات المتحدة شديدة القلق على أن يكون في السلطة فقط عملائها؟ ما يقلق الولايات المتحدة هو الفشل في الهيمنة على لبنان وجعله قاعدة لها، فإذا ما عجز العملاء عن ذلك، فليكن تورط المقاومة في حمل عبء الدولة. وعلى أية حال، يبدو أن أعداء المقاومة لم يستنفذوا ما في جعبتهم بعد. فما زالوا يراهنون على إعادة تسليح عملائهم لتدمير المقاومة والبلد.

لذا، لا غرابة أننا عشنا مع هذه الأنظمة حتى الآن قرابة قرن من الزمان الضائع لا يختلف كثيراً عن أربعة قرون من حكم العثمانية الذي احتجز تطور الوطن العربي. فقد احتلته العثمانية وهو في بداية المرحلة الميركنتيلية، لتسلمه للإستعمار الغربي الراسمالي وهو متأخراً، بالقراءة النسبية، عن ما كان عليه حين احتلته! إن مرحلة حكم الإستعمار الغربي وفي أذيله الدولة القطرية هي ما اسميها المرحلة الإنتقالية المديدة باتجاه إما تطور راسمالي لهذا الوطن، أو تطور إشتراكي، وكانت النتيجة ان لا حصل هذا ولا ذاك! فلم يشهد الوطن العربي تطوراً راسمالياً بمعنى قاعدة إنتاج صناعي تقوم عليها طبقة برجوازية قومية التوجه تحافظ على السوق القومي وتحميه من أجل مصالحها (دول النمر أو حتى التينينات في جنوب شرق آسيا)،

<sup>3</sup> انظر لاحقاً، المستقبل غير العربي لقطريات النفط.

ولا تطوراً اشتراكياً<sup>4</sup>. صحيح أن بعض الأنظمة القومية التقدمية حاولت تجاوز هذه الحقبة الإنتقالية المديدة، ولكن لا بنيتها سمحت بذلك ولا المركز الإمبريالي سمح لها أيضاً، فمصر الناصرية نموذجاً وعراق البعث نموذجاً آخر. وهي محاولات تسجل لها، بغض النظر عن ما يثرثر به مثقفوا الإمبريالية في بلادنا مصورين ان هذه الأنظمة كانت مجرد مثالب، وهم ينتهون بالطبع مروجين للأنظمة التابعة بالفطرة والإمتداد بما فيها النفطية -الريعية- بالطبع. ففي حقبة استدخال الهزيمة هناك من يدافعون عن أنظمة حكم عميلة كالنظام العراقي الحالي، وهناك الأرض المحتلة من يهتف للسنيرة ويعتبر أن حزب الله حزب لبنان، نعم في فلسطين، هناك من يتمتع بوجود الإحتلال!. علينا التنبيه إلى أن تعبير الأنظمة الريعية ليس بكل تلك الدقة، هذه الأنظمة مضخات نفط. فهي كما تفرط بالجغرافيا تفرط بعوائد النفط. هذه الأنظمة مثابة وكلاء حراسة، أنظمة تعاقد تخارجي للفوائض النفطية عبر حزمة من الآليات: الإستهلاك الترفي، شراء اسلحة لا تُستخدم للدفاع عن الوطن، بل عن العروش وإلا، لماذا تشكو أنظمة الخليج من الخطر الإيراني وهي قد اشترت ما بين 1986-2006 أسلحة من الغرب ب 73 مليار دولار، وأوصت في العام الماضي على اسلحة ب 13 مليار دولار، فإذا لم تصلح هذه الأسلحة لحماية الوطن، فلم شراؤها! وإذا لم تستخدم لاسترجاع الجزر الثلاثة، فلماذا تُهدر هذه الأموال؟! ألا يؤكد هذا أن هذه الأنظمة إنما تقوم بدور تحويل الفوائض إلى البنوك الأجنبية، توزيع هبات ومنح من طراز: "أعطه يا غلام مائة ألف درهم"، مضاربات في سوق الأسهم لتحقيق خسائر بمئات مليارات الدولارات كما حصل عام 2006، الإنفاق على الجنس المستجلب أو الذهاب إلى حيث هو... "وفوق هذا ممارسات سلفية في العلن وشحن طائفي وبالطبع لا استقلال ولا سيادة وإنما تتساهل مع ضياع الأرض!

إن أي تبرير أو دعم للدولة القطرية، وخاصة بما هي كمبرادور، هو تركيز للبتريركية وتحويل الوطن إلى مجرد مكان، دوره عابر، وعليه، فإن الكمبرادور لا يمكن أن يخلق الدولة الوطنية، ليس فقط من حيث الحريات، بل من حيث عدم تمسكه بالوطن والتعامل معه كمكان.

فالكمبرادور هو "بَدْوُ المرحلة" مع فارق الانتقال بالهليوكبتر بدل الناقة، متنقل حيث الماء والعشب بل الجنس والترف الفاجر. وبما أن الكمبرادور هو حالة وكالات، وليس حالة إقامة قاعدة صناعية، أي اقتصاد حقيقي، فهو عابر ولا يخلق مواطنة قط، بل وطنه هو رصيده البنكي، ليس الدونمات ولا المصنع والمزرعة بل رقم الحساب المتنقل كالخيمة القديمة<sup>5</sup>. تقوم

<sup>4</sup> انظر ، عادل سمارة، "كتاب دفاعا عن دولة الوحدة وإفلاس الدولة القطرية"، منشورات دار الكنوز الأدبية بيروت 2003، ودار العامل رام الله 2003.

<sup>5</sup> في انطباعه بأدورنو، الذي لا يخفيه، أوضح الراحل إدوارد سعيد تبنيه لنظرية أدورنو في اللاوطن. وهذا ينتهي إلى الإنتماء إلى المكان، وبما ان المكان متنقل، فليس هناك انتماء إلى مكان. هل العالم مفتوح بمركزه ومحيطه ليغادر عمال المحيط "وطنهم" إلى مكان في المركز، بالطبع لا فمشروع ساركوزي للمتوسط يتضمن في قمة أجندته عدم السماح لعمال المغارب العربية بالتسلل إلى أوروبا. هم يتسللون ويغرقون، ربما يخشى عليهم من الغرق!! ولماذا يجوز للمستوطن اليهودي أن ينتقل من امكنة عديدة في العالم، هي اوطانه،

هذه اللاوطنية بتجليس الكمبرادور، على رجعيته وماضويته، في بنية العولمة، حيث راس المال في بلدان المحيط يتعولم، ولا يعود إلى وطنه الأم، بعكس راس المال من المركز الذي يطوف العالم كجابي الضرائب ليعود بالربح إلى المركز.

تحتاج المواطنة إلى برجوازية راسمالية الثقافة، قومية الإنتماء، إنتاجية التوجه والقرار، تنسحب إلى الداخل لحماية البلد والإقتصاد، ولا تتخارج. هذه مميزات وشروط لا تتوافر في الكمبرادور، فما بالك إذا كان لديه تدفقات ريعية من النفط؟ هذا النمط لا بد ينتهي إلى حالة "حي بن يقظان".

ولتقريب المسألة إلى اقرب منزلة عشرية، فإن الكمبرادور في الوطن العربي في هذه الحقبة هو معظم راس المال الخاص الذي تعمل الإمبريالية على إشراكه في الحكم في القطريات التي ليس له فيها نصيب مناسب في الحكم بعد. وهو حرص امبريالي على الذات، لأن راس المال الكمبرادوري الخاص بالطبع تابع بالفطرة. وهو الحليف بالضرورة "من الموقع الأدنى" لراس المال الأجنبي. وعبرة راس المال الأجنبي، لا تعني فقط الشركات، بل أساساً الطبقة الحاكمة في دول المركز.

ربما تبرز من هنا أهمية التنمية بالحماية الشعبية، فهي إضافة إلى كونها تنمية، فهي ليست لطبقة ، او لشريحة. فلا تستقيم التنمية إلا إذا كانت شاملة ليس فقط المستويات الإقتصادية، بل والإجتماعية والسياسية والثقافية والبشرية، اي المجتمع بأسره، ما خلا من يخونونها. وعليه، فإن طبقة لا توجه انتاجي لها ولا خطة تنموية، ولا ثقافة إنتاجية، هي طبقة لا وطنية. فالمسألة الوطنية او القومية هي علاقة تفاعل وبذل جهد في المكان. بكلمة أخرى فإن الحيز الجغرافي إذا لم يتم حرثه واستخدامه والإستثمار الإنتاجي فيه أي الدور الوجودي فيه والسيطرة عليه، يظل مجرد مكان، أي لا يتحول إلى وطن، بمعنى تبلور وتشابك مصالح وحيات أهله فيه. فالمكان يمكن أن يكون فندقاً أو قصراً أو قاعة انتظار لمتنقل أو "ماخوراً لعابر. وعليه، فإن طبقة لا إنتاجية ترى في الوطن مجرد مكان. لذا، يمكن لها أن تبتاع اسطول طائرات وسفن بالطبع وترحل حين تنفجر الثورة الشعبية، ولا يهم متى، كما حصل في تجارب الصين وكوريا وفيتنام وإيران... الخ وهو يحدث في لبنان جزئياً منذ 1975، أما ارتفاعه لمستوى المأساة، فقد يكون في الخليج العربي (انظر لاحقاً).

حينما يتقرّم الوطن إلى مكان، لا يعدو كونه خيمة بدوية كبرى يتم طويها والرحيل بها عن الجغرافيا، إلى ان تُعشب مرة أخرى. وهذا لا يخلق مواطنة ولا حقوق مواطنة، وأقصى ما ينتج عنه حالات من الإحتقان البشري لأناس يلتفون حول حاكم منحته الطبيعة (و/أو الإمبريالية) مكاناً يضح ريعاً فيعلفهم ويحمونه. ومن هنا ربما نفهم ذلك التفكك السريع للدولة القطرية. فكل

---

ليحول فلسطين إلى وطنه ويطرد الفلسطينيين إلى أي مكان! هل هذه النظرية هي تجديد عصري لمكان البدو الذي يمكن طويه في خيمه والانتقال به؟ هل الوطن portable ؟

دولة قطرية هي في الغالب تشكيلة ناقصة طالما لم يتم اكتمالها وتكاملها مع القطريات الأخرى وصولاً إلى الوحدة. ومن هنا يتبين عدم انتقال القطريات لا إلى راسمالية ولا إلى اشتراكية، ومن هنا أيضاً حتمية تبعيتها.

وربما يفسر هذا ذلك الإستعداد الهائل لدى هذه الأنظمة للتفريط بأجزاء (كبيرة أو صغيرة) لا يهم، من الوطن دون وازع من قلق أو ضمير. وربما كانت الأنظمة العربية وحدها التي تتقاسم وطنها مع العدو<sup>6</sup>. من هنا أهمية ومعنى إلغاء هذه الدولة<sup>7</sup>. لذا، أليس لافتاً أن هذه الدولة (دولة سايكس-بيكو) تطورها محتجز وكسيح ذاتياً لأنها ليست نتيجة استقلال، بدأت بتجار تابعين، وانتهت بكمبرادور. قد يكون البعض منهم قد رأى الوطن متنقلاً أو يجوز نقله كالعبادة التي تجوز في كل مان.

## في الخيانة

لعل من الضرورة بمكان التفريق بين الخيانة والتخوين. فالخيانة حدث مادي يقوم به الناس وليس الطبيعة، هو فعل يشهد على نفسه. أما التخوين فمجرد قراءة واستنتاج من الوقائع نفسها، وهذا ما يوجب القيام به خدمة لمن وقع عليه فعل الخيانة.

كنت ممن استخدموا كثيراً المصطلح الجديد الذي درج في الأرض المحتلة "أصبحت الخيانة وجهة نظر"، وكنت ممن أتهموا باكراً بـ "تخوين" الآخرين أو استسهلوا التخوين، ولست أدري إن كنت قد صنعت هذا المصطلح وحيداً. أما وقد انتهت الخيانة إلى إعلان علني للحرب على المقاومة، والثورة، أي على الأمة (وغالباً أقصد بالأمة الطبقات الشعبية) والوطن فقد صار وجوب الحديث عن الخيانة في طليعة أجندة العمل الثوري، وإن كان وقعه على الأكاديميا وتمفصلات اليسار "المُسْتَيْمِن" و فرق الأنجزة من مثقفي البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى ثقياً لأنهم في أرقى أحوالهم وسطييين.

<sup>6</sup> كتب الأمير فيصل عام 1918 إلى حاييم وايزمن بأنه لا يمانع استيطان اليهود في فلسطين. وطمان الأمير ولاحقاً الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود قبل عشرين سنة، إسرائيل، بأن العرب ليسوا معنيين بازالتها. أما السلطان عبد الحميد فلم يفعل هكذا

<sup>7</sup> يحضرني هنا نقاش التنمية والتصنيع في المحيط، ما كتبه بل وارين، زاعماً أن هناك انتقال راسمالي تصنعي في بلدان المحيط، ليمثل بهذا المدخل "شيوعية كولونيالية شأن كثرة من اليسار المركزي الأوروبي، وليس المهم هنا تطاوله على لينين، بقدر ما أن المهم والخطير هو خداع وإغواء الطبقات الشعبية في المحيط بأن هناك تطوراً في بلادها، هي لا تلمسه، بينما هو يشاهده من ما وراء البحار، فعينه الزرقاء - رحمه الله - أقوى من عيون زرقاء اليمامة، كيف لا، وهو مزود بعبقرية المركزية الأوروبية! وكذلك جيفري كاي، الذي اعتبر ان تخلف المحيط ناجم عن عدم استعمار بالعمق المطلوب.

مفارقة هي، أن يتم الزعيق عن التخوين والمخونين كلما فاحت رائحة الخيانة أكثر، بدل أن يكون الرد هو زيادة كشف المستور للخيانة! والأكثر مفارقة لجوء البعض للنصح والوعظ، بأنه لا بأس في الحديث عن الخيانة ولكن دون ذكر أسماء! هذا وكأن من يقوم بالخيانة هم "نفر من الجن"! أما ومن يمارسوا الخيانة لا يابهون بفضائحهم، فلماذا يقلق عليهم آخرون. قد تكون كلمة خيانة أكثر كشفاً وأشد وقعاً، فما بال المدافعين عن الخونة، محاموا الخونة لو ذكّرناهم بما قامت به الحركة الوطنية في الأردن حيث نشرت قوائم بالمطبعين؟ هل هذا تطاول على المقامات، أو تخوين أيضاً؟

هل الزعم بالأدب والتأدب، أدب البرجوازية الصغيرة الناعم والمرآوغ، وتأدب الأكاديميا اللبرالية، واستنداب الثوريين المرتدين... مبررات للتستر على القيام العلني في الوطن العربي بالخيانة والتفاخر بها؟ أم أن المدافعين عن الخونة، إنما يرون مستقبلهم هناك، فلا بد من التحوط سلفاً بإطلاق كمّ من الدخان للتغطية دون أن يدركوا أن الدخان يظل دخاناً!

ليس من حق أحد اتهام أحد بالخيانة. هذا كلام صحيح، وإن لم يكن كلاماً جميلاً، لأن الأصح منه، أو القاعدة أن لا يقوم أحد بالخيانة. لم يتحدث الناس عن الخيانة إلا لأنها حصلت، وتحديدًا ليس للتشفي بمن خانوا، بل كي لا يستسهل أحد الخيانة من بعد. ولشديد الأسف، فإنه في مناخ من هذا الطراز، يُصبح فضح الخيانة مكوناً أساسياً في المشروع الثوري، ولا بأس من إصابة بعض الأبرياء، فالمهنة تستحق الضريبة.

تطعن الخيانة كل من الفرد والجماعة والطبقة والأمة والوطن بالطبع. فهي متعلقة بكل من الجغرافيا والبنية المجتمعية. وعليه، فهي تعمل إلى جانب الثورة كالظل. لا بد من النور كي يظهر الظل، لذا، يفضل الخائن الظلام دوماً. وهكذا، يكون الإنسان ثورياً كلما حاصر ظله في النور.

والظل والظلام والنور مجازاً هنا. فهناك الظلام العقائدي الذي كثيراً ما اختفى في ثناياه خونة كبار، اساتذة في الخيانة. لنأخذ التروتسكي المعروف كنعان مكية، والذي يضيع اسمه الحقيقي بين كنعان مكية وسمير الخليل ومحمد جعفر، وغيرها. لقد حمل الرجل قناع الثورية عقوداً، والكتابة ضد نظام البعث في العراق كثيراً، لينتهي إلى مجرد "مُرشد" للقوات الأميركية لاحتلال العراق، ولم يأسف رغم تدمير البلد ووفاة أكثر من مليون ونصف مليون عراقي<sup>8</sup>، واعتقال أكثر من 60 ألفاً، ونهب النفط، واغتصاب الرجال والنساء!

المهم هنا أن من يشجبون استخدام كلمة خيانة ضد أفراد أو حركات، إنما يحمون بهذا الأنظمة العربية من هذا الوصف والتوضيح، وبالتالي، فهم أخطر، هذا علماً بأن الأنظمة التي ترفض

<sup>8</sup> التقديرات هنا متضاربة وهذا دليل أكبر على المذبحة حين لا يمكن عد الضحايا من البشر!

استخدام وصف الخيانة، لا تبالي أن تمارسها! أضف هنا أنه في الستينات كانت الأنظمة تتولى كشف خيانات بعضها، معسكر القوميين ضد الرجعية المرتبطة بالمركز الراسمالي، ولكن هزيمة 1967، فتحت فتحاً رسمياً جديداً مفاده عدم نشر اي نظام الغسيل الوسخ للآخر!

## من يفضح الدولة ومثقفها

قد يستثير حديثي الآن عن إعتداء السلطة على المقاومة حديثاً وجدلاً إضافيين لا سيما لدى مثقفي طبقة الكمبرادور خدمة لهذه الطبقة واستنفاعاً منها، وهي نفسها التي تنتفع من علاقتها بالطبقات/الأنظمة الحاكمة في المركز الراسمالي. وهنا لا بد من لازمة، قد لا تجلس في مكانها الطبيعي من حيث ترتيب الأفكار، لكنها طبيعية من حيث أثرها في الواقع. فتحالف المثقفين مع السلطة ليس ناتجاً بالضرورة عن المنافع وحدها، أو كون بعضهم مثقفين عضويين لنفس الطبقة، بل إن تخلف النظام السياسي، وعدم الوصول إلى "مدنية المجتمع" حتى بالمفهوم الراسمالي الإمتصاصي للفعل الإعتراضي أو الثوري الشعبي، فإن كثرة من المثقفين إنما يباركون الأنظمة أو يصمتون عنها ارتعاباً عن عصا المخابرات الغليظة.

يطرح ما تقدم سؤالاً حارقاً: من يعلق الجرس؟ من الذي يكشف مستور الخيانة، لا بل من الذي عليه أن يؤشر على الأقل على الخيانة المعلنة، بل التي يفتخر بها اصحابها. من يكتب عن المساومة، والمائلة والنفاق وتعدد الأوجه، والإرتزاق، وبيع أحزاب أو اوطان لمأرب شخصية، وهي بالطبع اقل من المصالح الطبقية.

لا يستطيع كشف المستور ذلك المثقف المرتبط بحزب علني له حساباته. فأحياناً يضطر حزب ثوري لمرونة معينة تجاه طرف معين. ولا يستطيع مثقف عضوي لنظام أو طبقة كشف المستور لنظام آخر، لأن الآخر سيكون له بالمرصاد. ولا يستطيع مثقف الأنجزة ان يكشف حتى المكشوف، لأن ظهره مثابة انكشاف بالمطلق، ولا يستطيع مثقف مرتد، من اليسار إلى حفلات استقبال منظمات الأنجزة، ومراكز الغرب الثقافية، والقنصليات الأجنبية ان يشارك في اي كشف!

هكذا، تضيق مساحة النقد أكثر مما تضيق مساحة الوطن. هذا رغم وجود آليات للنشر، وإن لم تكن شعبية كالفضائيات والصحف.

حين تكشف مستوراً، يكون كل هؤلاء لك بالمرصاد. فمع ازدياد فرص الحصول على المعلومة، ضاقت الأرض على النقاد بما رحُبت. فلم يعد ممكناً القول بأن من يعترف بالكيان الصهيوني هو "صهيوني" ولم يعد ممكناً تسمية عضو الكنيسة الصهيوني صهيونياً. ولم يعد نقد التطبيق الإقتصادي بين الكمبرادور العربي وراس المال الصهيوني ممكناً. ولم يعد مسموح

القول أن العراق تحت الإحتلال الأميركي، ولم يعد مسموح شجب تفاهات الرئيس الأميركي الذي وصف الصراع العربي الصهيوني بأنه "غضب عربي من إسرائيل"، مسألة خفيفة كما لو كانت طفلة بالت على ثيابها!.

وحتى في أوساط المستيسرين: لم يعد مسموح لمتقف اشتراكي عربي ان يكون عربياً، ولم يعد لائقاً أن لا يعترف بالكيان الصهيوني الإشكنازي، ولا لائقاً ان يحاجج بأن اليهود ليسوا امة ولا قومية ولا يحق لهم تقرير المصير، ولم يعد لائقاً عقد المساواة بين ماركسي لا يؤمن بحق المرأة وبين سلفي! ما تقوله تجربة النقد وصحته وجدارته، أن من انتقدوا م ت ف قبل اوسلو، وهوجموا كمارقين وهراطقة، اكتشف الناس، بعد ولادة سلطة أوسلو، أن هؤلاء النقاد كانوا معتدلين جداً في نقدهم! كان لا بد من عمل يحول دون توقيع أوسلو.

إذا كان النضال بالفكر نضالاً، فنحن أحوج من نكون له اليوم، ربما قبل امتشاق السلاح. إن أكرم واشرف القضايا إذا أغلقت باب النقد الذاتي، لن تعيش طويلاً باستقامة.

## تحضين الخيانة

يتساءل المرء أحياناً من اين لهذا الوطن بذلك الكم الهائل من الخونة؟ أهى في التركيب الجيني؟ أين ومتى تم تفريخهم؟ اعتقد ان هناك علاقة قوية بين غياب الحرية وثقافة الحرية والتنمية والوعي الطبقي والديمقراطية وبين توليد هؤلاء على كثرتهم.

في الوطن العربي، وربما في العديد من بلدان العالم، لا تتورع أجهزة القمع عن استخدام مختلف الأساليب للفتك بوعي وكرامة المواطن، ولا سيما المعارض او المناضل السياسي. تُستخدم كافة الوسائل والإمكانات من التعذيب إلى التهيب إلى الترغيب... الخ.

إن تفكيك المجتمع لدى هذه الأنظمة، وليس الدفاع عن الوطن، أو التنمية، هي المهمة الأولى والأخيرة وصولاً إلى تخليد النظام. إيصال المجتمع او التشكيلة الإجتماعية الإقتصادية إلى حالة من الركود في مختلف المستويات، إعادة إنتاج ذاته بتخلف متواصل. وهذه حالة تختلف عن ما اعتقده ماركس في المجتمعات الشرقية، أو تفسيرات انثروبولوجيين من مدرسة المركزية الأوروبية، او الغرب والآخرين، بمعنى دور الغرب في كسر القشرة التي لم يتمكن الشرق المنتشرق داخلها من اختراقها لينطلق. فنحن أمام حالة يتعاون فيها المركز الراسمالي والطغم الحاكمة كي يتسم هذا الشرق العربي ب:

- بقاء النظام الحاكم كمالك للناس والوطن كما هو إلى الأبد. لا تداول للسلطة ولا تعددية.
- إدخال أقل عوامل أو مقومات الإنتاج، أي التي لا يمكن الإستغناء عنها. مثلاً، بدل صناعة السيارة ، خلق ورش لتصلحها ليس أكثر.

- تشجيع الإستهلاكية ولا سيما لما يُنتج في الخارج. ليشكل هذا الشره عامل استنزاف للثروات مما يحول دون مراكمة الفوائض للإستثمار الصناعي. ومن أجل ماذا، من أجل مظاهر وانتفاخات جسمانية تؤكد المثال العربي القديم : "لو عَقَلْتُ ما سَمَّنتُ"، والأخطر الاستهلاك الترفي البرجوازي الذي لا يرى المرء منهم لنفسه قيمة إلا بقدر ما يبلى ويُنفق!
- ربط كل مواطن ثقافياً وحياتياً بالنظام ليشعر أن مصيره معلق بيد السلطان.
- إقناع المواطن بأن ما ينطبق على مختلف أمم الأرض لا يصح هنا، لذا عليه عدم البحث عن تطبيق الحريات وآليات الحياة الأخرى في هذه البلاد.
- إشعار المواطن وتعييده بأنه طالما بوسعه الشراء والإستهلاك من الغرب، فهو كما الغربي.
- وطالما يقوم النظام المحلي بتخليد التخلف، فلا يسع أنظمة المركز وإيديولوجيتها سوى حماية هذه الأنظمة.

لكي يتخذ هذا التفكيك لا بد من الفتك بكرامة الوعي! كيف؟.

يتم هذا بخلق أجهزة مخابرات متعددة وهائلة العدد. لِنُقَلِّ قِطَاعَ عَامِ أَمْنِي يستوعب أعداداً هائلة من قوة العمل، ناهيك عن موظفي الدولة الآخرين الذين لا يحصلون على وظائفهم بمعزل عن "حسن سلوك" مخابراتي. بعبارة أخرى، تحويل فرص العمل إلى شرط رضى المخابرات، مهما كانت الفرصة بسيطة. وهنا تتحقق كارتئين: الأولى: اصطياد من يصلحون كعملاء للدولة في المجتمع والثانية: إهانة المواطن بحيث يصبح أضعف من الإعتراض على النظام خوفاً على معيشتة. ولأن قطاعاً عاماً انتاجياً غير موجود، وإن وُجد فمرتبط بالدولة، ولأن الهجرة إلى الخارج ليست مسألة مضمونة النجاح، ولأن القطاع الخاص كمبرادوري أساساً، أي ليس قطاعاً راسمالياً إنتاجياً، فإن فرص التشغيل على أساس الكفاءة وحاجة الراسمال للعمل لا تعود هي العامل المقرر في التشغيل، لذا، يجد المواطن نفسه في شرك السلطة دائماً.

أمامنا إذن فراحة للعسس والعملاء، التي يبدأ المواطن فيها كمخبر صغير عن زملائه في العمل، وأحياناً يكون كل موظف مخبراً عن الآخرين، ويتدرج البعض في مناصب ووظائف إلى الأعلى.

وحين يكون النظام عميلاً للمركز، يُرسل البعض في دورات مخابراتية إلى المركز، ليعود وقد جرى تجنيده لصالحها. أو يُرسل البعض للتنسيق مع مخابرات دولة أجنبية مما يحوله بحكم الدور إلى عميل لها.

وحين يصل بعض هؤلاء إلى السلطة نحار نحن لماذا يتصرف هذا كعميل، ما الذي دفعه للتحول إلى عميل؟ وكأن الأمر حصل فجأة. وفي الحقيقة، يكون قد بدأ منذ سني عمله الأولى، وبالتالي كان هذا مآله الطبيعي.

في هذه الحاضنة يتربى على الحذر من المجتمع ومن ثم كراهيته، مما يجعل التفريط بالوطن أمراً سهلاً من فك ارتباطه بالنظام. فيصبح النظام هو وطنه، الحاكم وليس الأرض فما بالك بالإنسان والحريات

وتكون الحلقة المفرغة التي يدور فيها هؤلاء على النحو التالي:  
الشعور بأن النظام هو ولي النعمة، وأن هذه النعمة ممنوعة عن المواطنين الآخرين، وبالتالي كي يحميها لا بد أن يحمي النظام، وحماية النظام تتطلب معاداة الشعب، كرهه واحتقاره والفتك به إن تطلب الأمر. وبهذا يتكون حول النظام حزام من المستفيدين، ليكونوا جهاز قمع وإخبار وإعلام ودعاية... الخ. كما يعرف المناضلون حالات عديدة من العملاء الذين لم يكونوا عملاء مزدوجين سرّاً، بل عملاء أفرزتهم مخابرات بلدانهم للتنسيق مع مخابرات العدو القومي. أما عن المخابرات الصهيونية والتجنيد فحدث ولا حرج. لا تعرف الأرض المحتلة معتقلاً لم يعرض عليه الإحتلال التجند لصالحه. ولا توجد نقطة ضعف عند أي معتقل من الجنسين لم يعمل الإحتلال على محاولة النفاذ منها لتجنيد المعتقل. وليس شرطاً ان تقوم هذه المحاولات على حاجة العدو إلى عملاء، بقدر ما هي للتدمير النفسي، ليس لمن يصبح عميلاً، بل لكل مواطن بهدف خلق قوبيا في كل مواطن تجاه الآخر.

وعلى اية حال، فهذا ايضاً دارج في الأنظمة العربية، والهدف الحيلولة دون، بل القيام بشل مسبق لمحاولات الإنتظام ومقاومة الأنظمة.

فقد أفادت تجارب الإعتقال لدى الأنظمة العربية والكيان الصهيوني أن مخابراتها تعرض العمالة على كل من يمر بتجربة إعتقالية، وبالطبع على كل من يحتاج هذه الأنظمة في شأن. داخل المعتقلات والزنازين يكون العرض مباشراً، سواء لوقف التعذيب، او للحلم بالإفراج أو تخفيف الحكم أو الوعد بمنصب دون تخفيف الحكم للتغطية... الخ. ومن لا يُعرض عليه ذلك علناً لا سيما الذين لم يُعتقلوا، يُعرض عليه لا مباشرة على قاعدة "إخدمنا بنخدمك". وتفسيري المتواضع لمخاطر هذه العروض هو أن كثيراً من هؤلاء العملاء ربما يرتبطون باكراً وهم في ميعة الصبا. وبالتالي يكونوا ألعاماً موقوتة إلى حين الحاجة. وربما يفسر هذا ذلك الدور العميل لكثير من رجال السلطة والقيادة، الذين وهم في مواقعهم القيادية يسلكون سلوكاً عميلاً ليسوا "ظاهرياً" مضطرين له، ولا تدفع مصلحة البلد أو ضعف البلد لذلك الحجم من التنازلات لتقدمه. من هنا قد نقرأ لماذا كان هذا الحاكم عميلاً، لماذا بدأ عميلاً ولماذا صار عميلاً (على كبر) وهل اصبح عميلاً بعد ان "بلغ من الكبر عتياً"؟؟

- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة الموقع أو محرري "كنعان".
- عند الاقتباس أو إعادة النشر، يرجى الإشارة الى "كنعان".
- يرجى ارسال كافة المراسلات والمقالات الى عنوان "كنعان" الالكتروني: [mail@kanaanonline.org](mailto:mail@kanaanonline.org)
- Please write to us or send your contributions to: [mail@kanaanonline.org](mailto:mail@kanaanonline.org).
- To visit Kana'an website, please go to: <http://www.kanaanonline.org>.
- To subscribe to our mailing list, please send a blank e-mail message to [arabic-join@kanaanonline.org](mailto:arabic-join@kanaanonline.org).
- To unsubscribe from our mailing list, please send a blank e-mail message to [arabic-leave@kanaanonline.org](mailto:arabic-leave@kanaanonline.org).